أليات التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنين

المحاضرة الأولى: الآليات القانونية

تمهيد

يلعب التعاون الدولي دور مهم وفعال في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، لأن الهدف الأساسي للتعاون الدولي هو توحيد التشريعات الداخلية في اطار منظمة متفق عليها دوليا مما يساعد الجميع على توحيد القوانين التي تجرم نشاطات الجريمة المنظمة، يعني أن الدافع الأول من وراء التعاون الدولي هو سد الثغرات في القوانين والتشريعات والتي استفادت منها المنظمات الاجرامية سابقا لتوسيع نشاطها.

هذا ما جعل التعاون الدولي حتمية ضرورية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وأساس نجاح السياسة الجنائية لمكافحة هذا النوع من الجرائم ، ويتخذ التعاون الدولي ثلاث أشكال رئيسية: التعاون من خلال الاتفاقيات القانونية" الأليات القانونية"، التعاون القضائي، والتعاون الأمني

وخصصت هذه المحاضرة لمعالجة موضوع الأليات القانونية الدولية ودورها في مكافحة الجريمة المنظمة والتي ركزت على الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية باليرمو.

1/ الاتفاقيات الدولية:

في هذا الجزء سيتم التركيز على دور الأمم المتحدة ومجمل ما قدمته كمنظمة دولية في اطار مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة أو ما يعرف باتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكولات المكملة لها، لكن السؤال الذي يمكن طرحه هنا: **هل يتجسد التعاون الدولي في اطار الأمم المتحدة في اتفاقية باليرمو فقط؟**

أكيد ستكون الاجابة لا لأنه سبق هذه الاتفاقية مجموعة من المؤتمرات التي سعت من خلالها الأمم المتحدة ومنذ نشأتها عام 1945 على مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ومن أبرز هذه المؤتمرات:

- المؤتمر الأول حول جريمة التهريب 1955؛
- مؤتمر الامم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين جنيف 1975؛
- مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين كاركاس 1980؛
- مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين هافانا 1990

2/ اتفاقية باليرمو:

تعتبر اتفاقية باليرمو من أهم الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وقد تم اعتمادها في 200/128/15 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2003، وقد ساهمت مجموعة من الظروف الدولية والتي شكلت دافع أساسي لإبرام هذه الاتفاقية، وتتمثل هذه الظروف في:

- زيادة نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود بعد نهاية الحرب الباردة بعد بروز العديد من الشبكات الاجرامية في أوروبا الشرقية أسيا وأمريكا الجنوبية؛
- التطور التكنولوجي والمعلوماتي وانتشار الجريمة الالكترونية؛
- ضعف التشريعات الوطنية والاجراءات القانونية؛
- العولمة؛
- تزايد الترابط بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود والارهاب والذي استدعى وضع اطار قانوني لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة هذا التحدي، وبالتالي الحاجة إلى آلية شاملة وفعالة لمكافحة الجريمة كون الدول بدأت تدرك أنه لم يكن كافيًا اتخاذ تدابير محلية فقط لمكافحة الجريمة المنظمة "فشل الوسائل الوطنية في مواجهة هذه الجرائم" ، بل كانت هناك حاجة إلى صياغة آلية شاملة لمكافحة الجريمة على مستوى دولي يتضمن تبادل المعلومات، التعاون بين سلطات تنفيذ القانون، وتطوير قوانين منسقة لمكافحة هذه الجرائم.

3/ أهم ما جاءت به اتفاقية باليرمو:

- أهم ما قدمته هذه الاتفاقية أنها حلت الاشكال الواقع حول تعريف الجريمة المنظمة العابرة للحدود ووصلت إلى تعريف موحد اجمعت عليه الدول المشاركة في الاتفاقية؛
- وضعت استراتيجية شاملة لتعزيز التعاون لمكافحة الجريمة العابرة للحدود؛
- نصت على مكافحة الظواهر الاجرامية المحددة على وجه الخصوص مثل جريمة غسل الأموال والفساد وعرقلة سير العدالة ...إلخ؛
- حددت الاتفاقية نظام اجرائي للتحري عن الجرائم وهذا في سياق المادة 20؛
- اهتمت الاتفاقية كذلك بالإجراءات والتدابير ذات الطبيعة المالية كالمصادرة والضبط؛
- نظمت كيفية التصرف بالعائدات الاجرامية أو الممتلكات المصادرة في سياق المادة 14؛
- نصت كذلك على استخدام العائدات والممتلكات في تعويض الضحايا أ, التبرع بها أو بجزء منها للهيئات الدولية الحكومية العاملة في مجال مكافحة هذه الجرائم؛
- انشاء آلية دائمة لرصد تنفيذ أحكامها ومتابعتها، وتسمى هذه الآلية بمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

4/ البروتكولات المكملة لاتفاقية باليرمو

بروتوكول منع الاتجار بالبشر	بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو	البروتوكول خاص بصنع الأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها
يعرف أيضا باسم بروتوكول باليرمو بشان الاتجار بالبشر، يعتبر أول أداة دولية ملزمة تعالج قضية الاتجار بالبشر، يتضمن البروتوكول مجموعة من الأحكام والإجراءات القانونية التي يجب على الدول الأطراف اتخاذها لمكافحة الاتجار بالبشر، من أبرزها: **التعريف الإتجار بالبشر** حيث يشمل البروتوكول تعريفًا دقيقًا للإتجار بالبشر، بالإضافة للوقاية حيث يُلزم البروتوكول الدول الأطراف بتطوير سياسات وبرامج للوقاية من الاتجار بالبشر. يتضمن ذلك تعزيز الوعي العام حول خطر هذه الجريمة، وتحسين التعليم، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلدان التي تعد مصدرًا رئيسيًا للضحايا. يهدف البروتوكول إلى: • **منع الاتجار بالبشر**، خاصة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل القسري. • **حماية ودعم الضحايا** من خلال ضمان حقوقهم وتقديم الدعم الاجتماعي والقانوني. • **ملاحقة ومعاقبة الجناة** الذين ينظمون عمليات الاتجار بالبشر ويستفيدون منها. • **منع الاعادة القسرية للضحايا لبلدانهم إذا تبين** أن حياتهم ستكون في خطر. وعلى الرغم من أهمية هذا البروتوكول إلا أنه لم ينفذ بالشكل	هو أحد البروتوكولات الثلاثة المرفقة بـ **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية** (2000)، والتي تم إقرارها في باليرمو، إيطاليا. يهدف هذا البروتوكول إلى مكافحة ظاهرة **تهريب المهاجرين**، والتي أصبحت واحدة من أبرز القضايا الإنسانية والأمنية في العالم." **هو اداة حيوية لتحقيق استجابة دولية شاملة ومنسقة لتصدي لتهريب المهاجرين وحماية حقوقهم**". يمثل هذا البروتوكول خطوة هامة في مكافحة تهريب المهاجرين من خلال تعزيز التعاون الدولي ووضع أسس قانونية واضحة لملاحقة الجناة وحماية الضحايا. كما يعكس الوعي المتزايد بأن تهريب المهاجرين ليس فقط جريمة ترتبط بالتهريب غير القانوني للأشخاص، بل هو أيضًا قضية حقوق إنسان تتطلب استجابة إنسانية وأمنية شاملة. يسعى هذا البروتوكول إلى تشجيع الدول على تحسين التشريعات الوطنية وتطوير البيئة الأمنية والانسانية اللازمة للتصدي لهذه الجريمة وهذا من خلال أهم ما جاء فيه: • تحديد البروتوكول للمقصود بجريمة تهريب المهاجرين على أنه تجنيد، نقل، أو إيواء شخص ما بطرق غير قانونية عبر الحدود الوطنية مقابل أجر أو مكافأة. يشمل ذلك الأشخاص الذين يسافرون بطريقة غير قانونية عبر وسائل النقل البرية أو البحرية أو الجوية. • تشديد البرتكول على أهمية التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات والتنسيق والتحقيقات والملاحقة القضائية. • يتضمن البروتوكول تدابير المراقبة الحدودية.	يهدف هذا البروتوكول إلى **مكافحة تصنيع الأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها** عبر الحدود الدولية. يهدف التقليل من تهديدات هذه الأسلحة، التي تستخدم في الجرائم المنظمة، والنزاعات المسلحة، والعنف المجتمعي. كما يسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول لتحديد وضبط طرق تهريب الأسلحة، وملاحقة الأشخاص المتورطين في الاتجار بها. يعد هذا البروتوكول جزءًا من الجهود الدولية الشاملة لتقليل العنف العالمي الناتج عن انتشار الأسلحة النارية غير المشروعة. من خلال تعزيز التشريعات المحلية والدولية وتنسيق الجهود بين الدول، يُمكن تقليل تأثير تجارة الأسلحة غير المشروعة على الأمن الشخصي والمجتمعي، وكذلك على النزاعات المسلحة التي تدمر حياة ملايين الأشخاص.

المطلوب بسبب العديد من التحديات التي تواجه عملية تنفيذه أبرزها صعوبة اكتشاف هذا النوع من الجرائم بسبب الطبيعة السرية لشبكات الاتجار بالبشر، بالإضافة لنقص المواد اللازمة لتقديم الدعم الكامل للضحايا، نقص التنسيق الدولي الضروري لملاحقة المجرمين.		